الخط الأمامي

لسان حال تيار اليسار الثوري في سوريا

العدد الثالث – آذار ٢٠١٢

أن تحرر الكادحين والطبقة العاملة هوبفعل الكادحين والطبقة العاملة أنفسهم

كلمة العدد

تدخل الثورة السورية عامها الثاني يتواجه فيها نظام دموي لم يقدم شيئا على المطالب الشعبية التي يدعى هو نفسه انها مشروعة سوى مزيدا من الدماء و الدمار مقابل جماهير ثائرة رغم الجراح و الالام لم تفل من عزيمتها وحشية النظام بل انها مصرة اكثر مما سبق على اسقاطه مهما غلي الثمن. لكن هذه الجماهير الثائرة ما تزال تفتقر الى قيادة جماهيرية ثورية تبرز من الميدان نفسه وليس من اروقة الفنادق او المؤسسات الدبلوماسية الاقليمية او الدولية المعنية بالملف السوري.

تدفع الدكتاتورية كما بعض سياسات الدول الرجعية العربية وبعض حلفائها الداخليين و ان تفارقت اسباب كل منها نحو حرب اهلية يريدونها طائفية لإجهاض ثورة شعبنا العظيمة واهدافها الكبرى في الحرية والكرامة والمساواة والعدالة الاجتماعية وبناء سوريا مستقلة تعمل فعليا على استعادة جولانها المحتل والدفاع عن الحقوق التاريخية والمشروعة للشعب الفلسطيني. ومثلما كان ضروريا المواجهة الحازمة للتحشيد الطائفي الذي قامت به الطغمة فان حزما مثيلا يستدعي كل تحشيد طائفي مضاد لأن كلاهما يصب في نفس المسار المدمر للثورة. كما لم يعد مقبولا الصمت السلبي للتطنيب للاستخدام الضار للعسكرة و التسليح المتروكين على عواهنهما مما يفتح الباب واسعا لتدخلات دول اجنبية لها اجنداتها الخاصة واصبح ملحا ضبط هاتين المسألتين وتوحيدهما ووضعهما في ساق حماية وخدمة الكفاح الجماهيري الثوري وفق استراتيجية وقيادة سياسية للثورة.

ندخل العام الثاني للثورة وكلنا ثقة بانتصار الشعب الثائر في تحقيق اهدافه في اسقاط النظام المجرم وبناء سلطة بديلة له في السيرورة الثورية ولتحقيق ذلك فإننا نعتقد بضرورة تعزيز انخراط وفعالية القوى الديمقراطية العلمانية و اليسارية الجذرية في الحراك الثوري من اجل توفير شروط الانتصار وبناء سوريا الجديدة.

سنة أولى ثورة مستمرة والنصر للشعب الثائر

تدور آلة القتل والدمار للنظام من حي الى آخر ومن مدينة الى أخرى من ريف دمشق الى حمص واريافها وحماة واريافها ودرعا واريافها لتصل اخيرا ومرة اخرى الى ادلب واريافها لتزرع الموت في كل مكان من رباح بلادنا. وتقف الجماهير الثورية عارية الصدر في وجه هذا النظام المجرم يحميها بعض المقاتلون الثوار.

وتطرح في الوقت نفسه سلسلة لا تنتهي من المبادرات الاقليمية والدولية لحل «الازمة السورية» كالمبادرة العربية التي دفنت و المبادرة الصينية والعراقية واخيرا مبادرة كوفي عنان الذي زار سوريا في ١٠ اذار ٢٠١٢ وهي جميعها مبادرات تفسح في المجال لنظام القتلة واللصوص للاستمرار في جرائمه وتتيح له مخرجا للبقاء لا يمكن لشعبنا التعويل على هذه المبادرات والمهل التي تعني مزيدا من الدماء. مطلوب من قوى الثورة الاستفادة من دروس وخبرات العام الأول لتصحيح الاخطاء والنواقص، بالتركيز على سلمية النضالات الجماهيرية كالاضراب والعصيان المدني ونبذ الأوهام حول التدخل الخارجي والاستفادة من المكتسبات الثورية على الارض لبناء هيئات سلطة موازية من الاسفل تهدف لتحقيق قيام سوريا الثورة سوريا المساواة الكاملة لكل مواطنيها على قاعدة فصل الدين عن الدولة و سوريا العدالة الاجتماعية.

لقد قال الشعب السوري الثائر كلمته : الشعب يريد اسقاط النظام فلا تراجع او عودة عن هذا المطلب الذي دفع ثمنه باهظا.

النصر للثورة و السقوط للطغمة الحاكمة

لكي تستمر الثورة

تمر معركة أو مجزرة بابا عمرو التي ارتكبها النظام، وأباد فيها منطقة كاملة عن بكرة أبيها، مع اقتراب الذكرى السنوية الأولى للثورة السورية، وبهذا تسجل هذه الثورة رقما قياسيا من حيث عدد القتلى والعنف ومن حيث الفترة الزمنية الطويلة لسياقها قياسا بشقيقاتها من الثورات في الربيع العربي ومن حيث عدم وجود رؤية واضحة لما ستؤول اليه الأمور من حيث امكانية اسقاط النظام والآلية التي سيتم اسقاطه وفقها.

ومجزرة بابا عمرو ليست الأولى في سجل النظام منذ بداية الثورة فلقد ارتكبت قبلها الكثير حيث البداية كانت درعا ومن ثم مجازر حماه وقبلها اللاذقية وبانياس. الفارق النوعي بين بابا عمرو وغيرها من المجازر هو دخول الجيش الحر كطرف مهم في المعركة حيث كانت المعركة بمثابة التحدي الأول لتجربة جديدة في مسار الثورة والتحدي المقترن بالعديد من الأسئلة المتعلقة بإيجابيات هذه التجربة وسلبياتها ومدى قدرتها على اسقاط هذا النظام.

في معركته هذه يتعنت النظام في الاستمرار بسياسته نفسها والمتمثلة في القمع الشديد كأسلوب وحيد لـ«الحوار» مع شعب أراد أن يجرب ممارسة حقه في الحرية والعدالة والديموقراطية. دون أن يغفل في الامعان طوال الوقت على ترويج روايات أفادته كثيرا في الفترة الأخيرة والمتمثلة بالتخويف من الطائفية والعصابات المسلحة والفوضى وعدم الأمان التي ستسود البلد في حال غيابه.

وخلال عام مرت الثورة بمراحل نوعية قام فيها الشارع بتجارب نضالية ملموسة و تعامل مع مسائل لم يعشها خلال الأربعين عام مضت ابتداءا من قوله لا للمستبد وانتهاءا بالمطالبة بإسقاطه ومحاكمته واعدامه. من اهم تجارب الثورة الكفاحية هي تجربة التظاهر وبأعداد كبيرة كانت حوالي نصف مليون في حماه ولفترة طويلة أقام فيها أهالي المدينة احتفالات أقرب باحتفالات النصر ولمدينة كانت شبه محررة دون اي دعم بالسلاح ودون أن يكون الجيش الحر قد وجد بعد.

وايضا تجربة الاضراب والعصيان المدني والتي لم تلق الاستمرارية لا المكانية ولا الزمانية وهذا ربما متعلق بعدم خبرة جماهير الشعب بهكذا تجارب في السابق والتي قد يكون ضررها مباشر على المضربين أنفسهم في حال عدم الانتشار الواسع لمناطق الاضراب والعصيان و تتطلب لهذه الاسباب تنظيما و متابعة دقيقتين وأيضا بسبب تركيز جزء من الثورة على موضوعة الحماية الدولية والتدخل الخارجي اللذان سرقا الاضواء في تلك المرحلة

من أكثر المسائل اشكالية كانت موضوعة التدخل الخارجي العسكري والذي وجدت المعارضة نفسها كما المتظاهرين منقسمين انقساما حادا حيالها وبغض النظر عن تبريرات كل طرف فان الثورة وجدت نفسها امام مطلب لم يكن العالم الخارجي متمكنا من تحقيقه وفي حالات عديدة غير راغب في ذلك. وامام مطلب سرق الاضواء عن قوى الثورة الذاتية وامكانية تفعيلها وتطويرها وهذا ما اعطى النظام فترة اضافية لترتيب قواه لممارسة المزيد من العنف.

الاشكالية الاكبر هي ظاهرة الجيش الحر والذي نشا بعد استعمال النظام للقمع الشديد مما سبب في. انشقاقات عديدة احتاجت للتنظيم والتأطير. كانت هذه الانشقاقات بادرة جيدة من حيث دلالاتها على بداية تفسخ الجهاز العسكري للنظام وعلى بداية اتساع الثورة. وكانت أيضا بادرة جيدة عندما تبنت الدفاع عن وحماية المتظاهرين السلميين. الا انها ومع تحولها الى اسلوب الهجوم على اجهزة النظام فإنها ادخلت نفسها في متاهة خدمت النظام من حيث هو الاقوى عسكريا من جهة ومن حيث ان هذا يؤكد ادعاءاته على ان معركته ضد الارهاب .

من الواضح ان ثورتنا السورية وبتجاربها وبأخطائها بدأت تنفض غبار قمع واستبداد داما اكثر من اربعة عقود ومن الواضح ايضا ان هذه المهمة ستكون ضريبتها كبيرة لكن الاهم

ان نعترف وبقوانا الذاتية كأساس للاستمرار كيف نستفيد من كل تجربة مرت بها الثورة وتفعيلها لخدمة هدف اسقاط النظام وبناء وطن حر وديمقراطي لكل مواطنيه ومستقل. .

كي تستمر الثورة

عماد عزوز

وحدة قوى اليسار والشيوعيين

بات من الضروري وحدة قوى اليسار والشيوعيين في مقدمتهم المنضوين للحراك ....على أرضية ان نكون جزء لايتجزء من الحراك الشعبي ، متجاوزين عقلية الانقسامات المرضية الموروثة عن قيادات اثبتت بؤسها وبعدها عن تمثيل الجماهير ...نساهم بكل قوة في دعم الثورة وتوحيد الجهود والقوى الفاعلة ميدانيا من اجل الوصول الى الهدف في اسقاط النظام وبناء الدولة التي تحقق الحرية والكرامة والعدالة لمواطنيها..... ان توحيد اليسار امر ضروري لانه المعبر الحقيقي عن طموح الجماهير الثائرة من مهمشين ومفقرين وهو الضامن للوحدة الوطنية والضامن لعدم الانجرار نحو عسكرة الثورة والرافض للتدخل العسكري الاجنبي بعيدا عن اللغة الخطابية الصماء والتنظير الذي لا يقدم ولايؤخر وان نلتحم بقوى الشعب عبر ممارسة الفعل الحقيقي في الساحات بعيدا عن العمل النخبوي الانعزالي.... ان تنسيقيات الشيوعيين السورين شاركت الشباب الثائر في ثورته منذ الاعتصام التضامني امام السفارة الليبية ومرورا بمظاهرة الحميدية واعتصام الداخلية وجميع المظاهرات في المدن السورية منذ لحظة انطلاقتها وحتى الان ....مساهمين في الثورة ندفع الثمن الذي يدفعه ابناء شعبنا من سجن وملاحقة وشهادة ،ندعوا كافة الرفاق الشيوعيين لتجاوز القيادات المتعفنة حيث لا أمل بتلك القيادات المرتبطة بنظام القتل والاجرام مبررة له جرائمه تحت مسمى المؤامرة والسلفية والعصابات ..اذ تعلمنا ان لا نبني سياستنا على موقف الاخر بل نبني سياستنا من قناعاتنا .....يدا بيد ايهاالرفاق ولنرفع شعار ماضون حتى اسقاط النظام الذي يتطلب حشد جهود قوى المجتمع ويدا بيد والى الامام وثورة حى النصر.

تنسبقيات الشيوعيين السورين

دمشق في ٢ اذار ٢٠١٢

تيار اليسار الثوري في سوريا

اصدار

«البرنامج الانتقالي لليسار الثوري في سوريا»

نسخة الكترونية وللطباعة.... للنقاش والتوزيع الواسعين. للتحميل اضغط على الرابط:

http://nine.days.free.fr/Syrie/Trans.pdf

ملاحظات حول الجيش السوري الحر

أصبح العمل المسلح جزأً مهماً من معادلات الثوره السورية وواقعاً قائماً بذاته ولم تعد تجدي محاولات الغائة والاستغناء عنه لأن مقومات نشوئه واستمراره ولدت وتتوالد مع سياسة النظام في مواجهة التظاهرات السلمية بواسطة الرصاص الحي وقتل المتظاهرين وتصفية النشطاء واشراك الجيش في اقتحام الاحياء ومهاجمتها باستخدام اسلحة ثقيلة، ولقد تحوّلت سياسة القتل هذه الى خيار اساس لدى النظام تنسجم مع الطبيعة الاجرامية لطغمته الحاكمة ويحاول من خلالها جرّ الثورة الى مواجهة عسكرية توفر له تفوّقا وأفضليات عدّة في مقابل ادراكه العميق لمدى عجزه القياسي في مواجهة الحراك الشعبي الاخذ في الاتساع .

ولكن العمل المسلح بخصوصياته وفي الظروف المحيطة بالثورة السورية يمكن ان يتسبب في الحاق اضرار فادحة بها بل يمكن ان يسهل في تمهيد الطرق لسيناريوهات مخيفة ومرعبة تجد مطيتها في مناخه ومن جدرانة اذا كانت هشة وهي في الوقت الراهن ماتزال هشّة نسبياً. الامر الذي يضيف تحدّياً جدّياً لقوى الثورة السورية في اخضاع جميع الاعمال والمظاهر المسلحه لمتطلبات العمل السلمي واهداف الثورة السورية ومضمونها السلمي والديمقراطي وهو امر لن نكل عن تكراره والتشديد عليه.

يتصدر الجيش السوري الحر مشهد الجانب العسكري للثورة السورية وهو واحد من ابتكارات الجماهيرالسورية في المزاوجة بين السلمي والمسلح الذي فرضته الضرورة ويتحدر نواته من عسكريين استطاعوا حزم امرهم واقدموا على الانشقاق من الجيش السوري، التحقوا بالثورة ودخلوا احياءها ووضعوا كفاءاتهم في خدمتها وتماهوا معها.

احتضنتهم الاهالي ووجدت فيهم فرسان سوريين منقذين من الفتك الذي يتعرضون له على يد الشبيحة ووفرت لهم بيئة ثورية، من خلال التنسيق الميداني مع فعاليات الانتفاضة ونشطاءها . وعُقدت الآمال على الجيش السوري الحر ليكون هو الذراع العسكرية للثورة يؤمن ضبط السلاح وعدم انفلاته وينحصر العمل المسلح تحت اشرافه ويخضع لاهداف الثورة وسياستها.

بينما لا تبد قيادة هذا الجيش ما يظهر انها بمستوى هذه الامال ولا بمستوى النضال الميداني للثائرين من افراد الجيش الحر الملتحم بالثورة واستراجيتها لجهة تصعيدها و توسيع دائرتها والحفاظ على سلميتها.

بغض النظر عن بيان التأسيس المنشور على موقع الجيش السوري الحر والذي نراهن على تعديله سريعا ليتناسب مع المضمون الديمقراطي للثورة فقد تواترت التصريحات الصادرة عن «قيادته» والتي لم نرغب ان نأخذ الكثير منها على محمل الجد لإحتمال ان تكون قد خلطت اللغة العسكرية الصرفة بلغة السياسة مثل تلك التي دعت لاستهداف الجيش السوري وتلك التي تحدثت عن عمليات نوعية ومؤخرا قال العقيد رياض الاسعد السبت الفائت وبشيئ من الاعتداد ان الجيش السوري الحر الذي يعتبره جيشه قد تمكن من قتل ١٣٥ من عناصر الجيش السوري في عملية هجومية على مخازن للذخيرة قرب بلدة عين منين القريبة من دمشق.

جاء هذا التصريح وتلك « العملية» في اعقاب الممارسات الارهابية المحمومة التي تقترفها القوات المؤتمرة بأمرة الطغمة الغاشمة في بابا عمرو وحجم الرعب والمأساة التي تصنعه عمليات القتل والاعدامات الميدانية للأبرياء من أبناء شعبنا السوري والتي على بشاعتها وفظاعتها والتي لم يكشف بعد عن ابعادها فانها لا تسوّغ لممارسات تتجاوز معايير الثورة ولا لردّات فعل ثأريّة من شأنها الحاق أفدح الاذى بالشعب السوري و بثورته

لم يتساءل العقيد الاسعد على - الاقل - فيما اذا كان هؤلاء ال ١٣٥ مواطن سوري مؤيدون لثورة اهلهم إن كانوا يكتنزون الشعر والتعاطف مع المتظاهرين الثائرين إن كانت رقبتهم تحت السكين بينما يتوقون الى الانضمام الى أهاليهم ومشاركتهم في طقوس الثورة وهم يجبرون على القيام بقمع شعبهم تحت التهديد بالقتل. من قبل شبيحة النظام ويأتي العقيد الاسعد ليكمل الطوق بموت اخر فهو سيقتلهم ما لم يقوموا بالانشقاق . احدى الموديات لهذه السياسة هي الدفاع الطبيعي لعناصر الجيش النظامي السوري ضد الجيش الحر وتقديم نوع من «المبرر الاخلاقي» لهم - عجز التوجيه المعنوي للنظام عن توفيره - في المعركة المخزية التي أقحموا فيها ضد شعبهم.

رياض عودة

الاعتقالات في الجامعات السورية

في الاونة الاخيرة ازدادت الاعتقالات في الجامعات السورية وبالاخص جامعة حلب بعد ان شهدت مظاهرات مستمرة داخل الحرم الجامعي فمن الطلاب الذين تم اعتقالهم في الاسبوعين الماضيين :

١-سوزدار جاسم تمو - سنة خامسة - كلية الهندسة الزراعية - جامعة حلب

٢-جكرخوين ملا احمد - سنة رابعة - كلية الهندسة الميكانيكية - جامعة حلب

٣- عبد القادر الشيخ - - كلية الحقوق - جامعة حلب

٤- جمعة العلي - سنة رابعة - كلية العلوم : فيزياء - جامعة حلب

٥- محمد محمود الدبك - سنة خامسة - كلية طب اسنان - جامعة حلب

٦- حسن بيرم - - كلية طب الاسنان - جامعة حلب

٧- أحمد غريب - - كلية الهندسة المدنية - جامعة حلب

٨- محمد ملا علي - -معهد طبي - جامعة حلب

٩- عبد الرحمن حريتاني- - معهد طبي - جامعة حلب

١٠- محمد ملا خليل - -المعهد الطبي - جامعة حلب

وما يزال مصير هولاء الطلاب مجهولين إلى هذه اللحظة.

إن اعتقال الطلاب داخل الحرم الجامعي يعد انتهاكاً صارخاً لمبادئ حقوق الإنسان في الحفاظ على حرمة الجامعة وحرياتهم الشخصية ومخالفة صريحة وواضحة لكافة العهود والمواثيق الدولية ونصوص الدستور السوري الذي لايجيز خرقه ،كما لايجيز حجز حرية المواطنين واعتقالهم دون مذكرات قضائية ، وكل هذا يتم في ظل العمل بقانون الطوارئ منذ عدة عقود.

إننا اتحاد طلبة سوريا الاحرار ، وفي الوقت الذي ندعو فيه الجهات المعنية إلى إطلاق سراح هولاء الطلاب أو تقديمها إلى القضاء فيما لو ارتكبوا مايخالف القانون فإننا ندعو في الوقت ذاته إلى إلغاء العمل بقانون الطوارئ حتى يكون المواطنون في مأمن من هذه الانتهاكات التي تطال حرياتهم .

اتحاد طلبة سوريا الاحرار

٢٠١٢-٣-٧

مشاهد من بانوراما الثورة السورية

إن التدخلات الإقليمية والدولية أو ما يمكن تسميته تدويل الصراع الجاري في سوريا اليوم بين الجماهير الشعبية المنتفضة من اجل الحرية والكرامة، والنظام الديكتاتوري الاستبدادي الجاثم على صدر الوطن منذ أربعة عقود، لم تكن هذه التدخلات وليدة بطلب من بعض أطراف المعارضة السورية والتي يمثل المجلس الوطني السوري صوتها القوي، كما لم يكن للموقف المتشدد الرافض لأي تدخل عسكري من قبل أطراف أخرى من المعارضة والتي تمثل هيئة التنسيق الوطنية صوتها القوي السبب المباشر للإحجام عن أي تدخل عسكري في سوريا فالتدخلات الإقليمية والدولية والصراع على سوريا لم يتوقف يوماً منذ نيل سوريا استقلالها عام ١٩٤٦ ولاسيما إذا عرفنا أن سوريا اليوم أو ما يعرف بالجمهورية العربية السورية ليس إلا ما تبقى من سوريا التي قسمتها اتفاقية سايكس – بيكو بين بريطانيا وفرنسا في مطلع القرن الماضي وما تركه هذا التقسيم من تشابكات وعلاقات ما تزال قوية بين سوريا الأم وجيرانها في لبنان والعراق وفلسطين والأردن. فالصراع المصري– السعودي على النفوذ في سوريا لم يتوقف منذ لاستقلال، كما إن مشاريع وأحلاف امبريالية سعت لاحتواء سوريا كان من أشهرها مشروع أيزنهاور وحلف بغداد، وقد اشتدَ هذا السعي في العقد الأخير ولاسيما بعد الغزو الأمريكي للعراق وبروز محور طهران دمشق والسعي الأمريكي لمحاصرة طهران بحجة ملفها النووي.

في الواقع فإن التدخل الخارجي أو عدمه ليس مرهوناً إلا بمصالح الدول الغربية وظروفها الداخلية والعالمية والإقليمية، وهي اليوم ابعد من أن تكون مواتية لذلك. أما حساب موقف السوريين فإنه آخر ما يمكن أن يشكل قراراتهم بهذا الصدد، فهم ليسوا بحاجة لموافقة أحد على التدخل، وكل يوم لديهم الحجج والذرائع الكافية، مهما كانت تافهة للتدخل، عندما تتوفر الظروف لذلك. وفي النهاية، فإن مواقف النظام السوري وسلوكه ووضعه، ووضع سوريا في لحظة معينة من تطور الثورة، هي العوامل الأساسية، إن لم تكن الوحيدة، التي توفر كل الشروط والحجج للتدخل العسكري».

المعارضة السورية
من التردد إلى تسويق الأوهام

بعد اشهر من اندلاع انتفاضة الشعب السوري، وتصديه بصدور عارية لآلة القمع الجهنمية التي وجهها النظام في مواجهة الثورة، التي أخذت تمتد وتنتشر عمودياً وأفقيا، وسقوط آلاف القتلى، وعشرات الآلاف من المعتقلين. تشكل المجلس الوطني السوري الذي ضم في صفوفه تيارات سياسية دينية وليبرالية مع غلبة واضحة للتيارات الدينية. لقد أعلن الحراك الشعبي للشارع السوري تأييده ودعمه للمجلس الوطني السوري. هذا الدعم والتأييد لم يكن نابعاً من رضاه عن الطريقة التي تم فيها تشكيل المجلس أو البنية الداخلية لتشكله وإنما لحاجة الحراك الشعبي في اشهره الأولى إلى توحيد كفاحه وتركيزه في نقطة واحدة تكون ممثلة لكافة أطيافه، وتعطي هذا الحراك المزيد من الزخم والقوة والدعم. لكن المجلس الوطني بدلاً من أن يوجه جهوده لدعم وتفعيل وتوحيد الحراك الشعبي يمّم وجهه نحو تسويق الأوهام من خلال التوجه إلى القوى الدولية الفاعلة والمؤثرة، مستلهماً التجربة الليبية– دون اخذ التباينات والفروق بعين الاعتبار– ومعوماً في السوق الدولية كل أوراق القوة الكامنة في موقع سوريا الجيو– سياسي. فمن طلب الحظر الجوي إلى طلب المنطقة العازلة مروراً بموقفه المتردد من الجيش السوري الحر وانتهاءً بطلب حماية المدنيين والممرات الآمنة أظهر المجلس الوطني عجزاً مطلقاً في تقديم أي شيء ملموس للثورة التي شارفت على إكمال عامها الأول غير تسويق الأوهام.

في الطرف الآخر من المعارضة تشكلت هيئة التنسيق الوطنية في الفترة ذاتها التي أعلن فيها عن تشكيل المجلس الوطني. تشكلت من أحزاب وشخصيات عرفت تاريخاً من معارضة النظام وتاريخاً من القمع والملاحقة، امتدت لأكثر من ثلاثة عقود. ولكن هيئة التنسيق الوطنية بدت منذ تشكلها كمعارضة رخوة سواء في بنيتها أو خطابها الموجه إلى الشارع الثائر، وظلت تلهث خلف حركة الجماهير الثائرة ولم تستطع مقاربة السقف الذي وصلته هذه الجماهير في كل محطة من محطات الثورة. إن تركيز هيئة التنسيق الوطنية على رفض التدخل العسكري منذ تأسيسها – في وقت لم يكن ومازال التدخل العسكري غير مطروح– بدلاً من التركيز على إسقاط النظام بدا وكأنها مهتمة بمواجهة المجلس الوطني المطالب بالتدخل بدلاً من مواجهة النظام. في الواقع إن خطاب هيئة التنسيق الوطنية كان التعبير الواقعي عن تلك الكتلة الخائفة والمترددة والصامتة من السوريين أكثر من كونها تعبيراً عن الشارع الثائر.

الشيوعيون والثورة

ربما كان من مميزات الساحة السورية عن غيرها من الساحات العربية، إنها لم تعرف حزباً شيوعياً أخراً غير الحزب الشيوعي التقليدي(الستاليني). الذي تأسس في عشرينيات القرن الماضي وظل محافظاً على وحدته حتى مطلع السبعينيات من القرن الماضي، حيث أخذ بالانقسام والتشرذم حتى استقر في مطلع الألفية الجديدة على أربعة أحزاب رئيسة. ظلت ثلاثة منها وفية لالتحاقها في ذيل الديكتاتورية سواء من خلال انضمامها إلى ما عرف بجبهة حزب البعث الحاكمة أو من خلال نقد خجول للسياسات الاقتصادية للنظام من خارج الجبهة. وهذه الأحزاب الثلاثة لم تجد ما يستحق التغيير الجذري بعد اندلاع الثورة. على الرغم من إن بعض من قواعدها تشارك في الحراك الشعبي دون إرادة قادتها. أما الطرف الرابع في هذا الانقسام فقد انفصل عن جبهة النظام منذ منتصف السبعينيات من القرن الماضي متحولاً إلى المعارضة ومتعرضاً للقمع والملاحقة طوال العقود الماضية ومستقراً منذ مطلع الألفية الجديدة كحزب ليبرالي تحت مسمى جديد يدعى حزب الشعب الديمقراطي. وهو الآن طرف من مكونات المجلس الوطني السوري.

في أواخر السبعينيات من القرن الماضي تأسس حزب شيوعي جديد، عرف باسم حزب

العمل الشيوعي، ضم في صفوفه تيارات ستالينية ثورية وتيار تروتسكي. وقد طرح إسقاط النظام منذ عام ١٩٧٩ وبسبب ذلك تعرض لحملات قمع وملاحقة واعتقال مستمرة أدت مع مطلع التسعينيات من القرن الماضي إلى شل نشاطه السياسي والتنظيمي. لقد عرف حزب العمل الشيوعي بعد خروج ما تبقى من قادته من المعتقلات في مطلع الألفية الجديدة (حيث أمضى بعضهم في المعتقل ما يزيد عن السبعة عشر عاماً). عرف تمزقات وتحولات فكرية امتدت من الليبرالية إلى الثورية مروراً بالستالينية. وقد استطاع بعض أعضائه إعادة تكوين الحزب من جديد، وتشكيل مع تنظيمات أخرى منشقة عن أحزابها، تحالف عرف باسم تجمع اليسار الماركسي وهو اليوم واحد من مكونات هيئة التنسيق الوطنية. كما ظهر على الساحة السورية أجنحة لتنظيمات يسارية في سياق الثورة والحراك الشعبي ولكنها ما تزال محدودة الفعالية والتأثير.

تسليح الثورة والجيش الحر

ظل الحراك الشعبي سلمياً في أشهره الأولى على الرغم من شدة القمع والقتل التي واجه فيها النظام هذا الحراك. وإذ تم استخدام السلاح في بعض الأحيان من قبل المحتجين في مرات نادرة فقد شكلت ردات فعل فردية على جنون القتل الذي تم من قبل أجهزة أمن السلطة. كما كان بالإمكان ضبطه من قبل قادة الحراك على الأرض.

لقد عملت الأجهزة الأمنية في سبيل دفع الحراك إلى التسلح من أجل تبرير عمليات القتل التي تقوم بها ضد الثائرين السلميين وإقناع الرأي العام بأنها تواجه»عصابات مسلحة» على مسارين: المسار الأول وتمثل في تسهيل حصول المواطنين على السلاح الخفيف بأسعار متدنية، من خلال ارتباط تجار السلاح بالأجهزة الأمنية. والمسار الثاني وكان هو الأخطر والأكثر كلفة للحراك الشعبي، وهو القيام بقص رأس الحراك المدني والسلمي، عن طريق تصفية رأس هذا الحراك، أما بالقتل أثناء التظاهر، أو التصفية داخل المعتقلات، وأما ببقائهم رهن الاعتقال، وهو ما سمح لظهور قادة جدد لهذا الحراك كانوا أكثر ميلاً للمواجهة المسلحة مع الأجهزة الأمنية التي كانت توغل يوماً بعد أخر في القتل والتنكيل. ومع ذلك كان يمكن للحراك أن يبقى مدنياً وسلمياً لولا سعي أطراف في المعارضة من خارج الوطن لتسليحه من جهة، والانشقاقات التي أخذت تتسارع في صفوف الجيش وتشكيل الجيش الحر من جهة أخرى.

لم يكن أمام أفراد الجيش السوري، التي رتبت وحداته وقياداته منذ أيام الرئيس الأسد الأب، بحيث يصعب القيام بأي حركة تمرد أو عصيان جماعي، لم يكن أمامهم من خيار وهم يرون الدور الذي كلفوا فيه والمتمثل بقمع الاحتجاجات الشعبية من اجل حماية نظام طالما مارس عليهم وعلى أهلهم أكثر أشكال القمع والتمييز بشاعةً. لم يكن أمامهم سوى التمرد الفردي أو على شكل مجموعات صغيرة، حاملين معهم أسلحتهم الفردية أو حتى بدونه في أحيان كثيرة.

كان يمكن للجيش الحر لو بقي متمثلاً ضمن إطار العناصر المنشقة عن الجيش النظامي بعدده وسلاحه (لا تتجاوز أعداد المنشقين حسب أكثر التقديرات تفاؤلاً بضعة آلاف). كان يمكن ألا يشكل خطراً على النظام، كما كان بالإمكان ضبط عملياته وفق مبدأ الانضباط العسكري الذي تربوا عليها. ولكن الجسد الرئيس اليوم للجيش الحر هو من المدنيين المتطوعين الذين التحقوا بصفوفه(يقدر عدد الجيش الحر من عسكريين منشقين ومتطوعين بعشرات الآلاف)، أما بسبب حماسهم للانخراط في الثورة، وأما كونهم مطلوبين للأجهزة الأمنية بسبب مشاركتهم في التظاهرات. ويجدر الإشارة إلى أن معظم المدنيين المتطوعين في الجيش الحر ينتمون إلى الفئات المهمشة في المجتمع. كما يجدر الإشارة إلى إن النظام يفقد ثقته بالجيش يوما بعد أخر، مما اضطره إلى تطعيم وحدات الجيش بعناصر موالية بعضها يتبع لأجهزته الأمنية، وان عدد العسكريين المعتقلين في سجون النظام بسبب شكوك في ولائهم للثورة يتجاوز الآلاف معظمهم من الضباط. وهو ما يؤشر إلى الوضع الذي آل إليه جيش النظام تعبوياً ومعنوياً.

تنفض عن النظام يوماً بعد آخر تلك الشريحة من المجتمع المرتبطة معه بمصالح اقتصادية، بعضها يغادر مركبه مع تسارع الحصار الدولي وآخرين يضعون رجل في مركب النظام وأخرى في مركب الثورة، ويتفكك الجيش النظامي وان كان ببطء. وقريباً لن يجد النظام حوله سوى الفئات المرتبطة معه فئوياً وأدوات القمع الذي عمل على تشكيلها لحماية النظام، وهي أجهزة ووحدات أمنية وعسكرية هي اقرب في بنيتها وتركيبها إلى المليشيات الفئوية أكثر منها وحدات عسكرية نظامية، وهذه الأجهزة والوحدات ربما شكلت مستقبلاً إحدى معضلات الثورة إذا ما اختار النظام الخيار الشمشوني.

يبقى الخطر الذي يشكله الجيش الحر على النظام وفعاليته في الثورة محدوداً حتى الآن. ولكن في حال تم تبنيه وتسليحه من جهة خارجية (تشكل تركيا المدخل الرئيس لهذه المسألة وهو قرار أمريكي- أوروبي أكثر منه تركي)، سيلعب دوراً فعالاً في سقوط النظام.

في مواجهة الثورة...
النظام من الهجوم إلى الدفاع

تبدو حملة النظام العسكرية التي يشنها جيشه على المدن والبلدات والقرى في هذه الأيام وكأنها حملة هجومية لقمع الثورة وإخمادها، ولكن الواقع يؤشر إلى أن النظام الذي يرى كل يوم انتشار حرائق الثورة في مدن جديدة ومناطق جديدة(دمشق وحلب) يسعى إلى الدفاع عن الوضع الراهن على الأرض من خلال إخماد الثورة في مناطق الاشتعال الأولى (حمص- درعا- حماه) بغية كسر معنويات المناطق الثائرة حديثاً، ومحاولة منه لرفع معنويات مناصريه الذين اهتزت ثقتهم بإمكانية بقاء النظام من جهة، ولكسب أوراق في التفاوض تقدم لحلفائه (روسيا بشكل خاص) في صراعهم من اجل النفوذ في ظل تدويل «الأزمة» في سوريا من جهة أخرى. وما حديث الرئيس الأسد عن الحرب الأهلية والتقسيم الذي يهدد سوريا، في لقاءه مع نائب وزير الخارجية الصيني بتاريخ٢٠١٢/٢/١٩ إلا مؤشرات أولية على ذلك.

اليوم يمكن القول إن الثورة السورية قد عبرت الربكون([١])، ولا عودة إلى الوراء، والنظام الذي حكم سوريا لأكثر من أربعة عقود في طريقه إلى الزوال. كيف ومتى؟؟ . من الصعب تحديد دقيق لذلك. فالأنظمة التي على شاكلة هذا النظام أو شبيهة له كثيراً ما فاجأت المراقبين في كيفية سقوطها(شاه إيران- أوروبا الشرقية).

تبقى نقطة أخيرة تشكل خطراً على الثورة ومستقبلها، ألا وهي أن تتحول الساحة السورية إلى منطقة صراع للنفوذ والمصالح بين القوى الكبرى، مع اعتقادي بان الظروف غير مهيأة لذلك على الأقل من قبل روسيا. على الرغم من إن السياسة الأمريكية راغبة بشدة في أطالة الصراع في سوريا ليس من اجل إنهاك النظام وإنما من اجل إنهاك سوريا خدمة للمصالح الإسرائيلية بالدرجة الأولى. وهذا الأمر ينبغي أن تدركه أطياف المعارضة السورية وتقطع الطريق عليه فسقوط النظام بقوى الشعب السوري هو الطريق الأقصر مهما طال والأقل كلفة مهما ارتفع من وضع الساحة السورية في بازار القوى الدولية.

منيف ملحم
٢٠١٢/٢/٢١

[١] - الربكون. نهر في شمال ايطاليا كان يحذر على الفيالق العسكرية الرومانية اجتيازه

عام على الثورة الشعبية السورية

اقتحم جيش النظام السوري حي بابا عمرو في حمص في اليوم الأول من شهر أذار بعد نحو شهر من الحصار والقصف. ولم تكن المقاومة البطولية للسكان وللجنود المنشقين والثوار المسلحين مفاجئة، لأن هذا الحي، على شاكلة ألاف الاحياء الاخرى، حي يقطنه المفقرون والمستغلون والمهمشون الذين لا يخافون من فقدان شيء لهم سوى قيودهم.

لقد ضجت وسائل اعلام الطغمة الحاكمة ابتهاجا ب»انتصارها» وقدمت جريمتها في سحق بابا عمرو بوصفه نصرا لها على «الارهابيين»، وهي صفة تطلقها السلطة على الجنود المنشقين والمحتجين السلميين. من جهته، اعلن العقيد المنشق رياض الاسعد اللاجئ في تركيا، والناطق باسم الجيش السوري الحر عن ان سقوط الحي حصل نتيجة «الانسحاب التكتيكي» للأخير.

والحال، ليس هنالك من مدعاة للفخر، بل هو جريمة بشعة بحق الانسانية، ما ارتكبته قوات السلطة من جرائم وتدمير لحي يقطنه مدنيون محاصرون تماما ويتعرضون للقصف اليومي، ولا يدافع عنه سوى بضعة مئات من الثوار المسلحين بسلاح خفيف في مواجهة جيش محترف جرار. وما الاهمية العسكرية لاجتياح حي واحد والتبجح بالنصر مع تواجد الاف اخرى ثائرة على امتداد سوريا؟ لقد جاء الرد الحاسم للجماهير الثائرة في اليوم التالي لاجتياح جيش الطغمة لحمص حيث رصد في ٢ أذار ٦١٩ نقطة لانطلاق المظاهرات السلمية. فأي انتصار هذا؟

أما تصريح العقيد المنشق رياض الاسعد فهو تعبير عسكري غير موفق لوصف معركة هي اصلا غير تقليدية لأنها لا تعني مواجهة بين جيشين، بل هي حرب يشنها جيش نظامي ضد جماهير الشعب، جزء ضئيل منها يحمل السلاح الخفيف للدفاع عن نفسه. ولاشك أن سقوط حمص في ايدي جيش الطغمة هو ضربة قاسية ولكنه مجرد هزيمة في معركة واحدة من الصراع الطويل الدائر بين الجماهير الثائرة والنظام الدكتاتوري. وهذا ما يعيد، وبإلحاح، قضية ضرورة توحيد مجموعات الجنود المنشقين والمدنيين المسلحين المشتتة تحت قيادة عسكرية ميدانية واحدة تكون هي نفسها ملتزمة بالقيادة السياسية للتنسيقيات الثورية الميدانية، فلا هيئة التنسيق للتغيير الديمقراطي تعير الامر كله اهتماما يذكر بل تركز نشاطها على العمل الدبلوماسي مع الاطراف الاقليمية والدولية الحليفة للنظام، ولا المجلس العسكري التابع للمجلس الوطني السوري الناشط في المنفى الذي أعلن الاخير عنه أستطاع أن يرى النور، في وقت أعلنت فيه دولتان من الدول الراعية للمجلس الوطني السوري، هما قطر والسعودية،دعوتهما الى تسليح «المعارضة»، لتفاقم دعوتهما هذه من حالة تأرجح مواقف المجلس بين الشيء ونقيضه . فالدول الراعية للمجلس الوطني السوري لا تمتلك نفس المقاربة للوضع السوري. فدعوة حكومتي قطر والسعودية لتسليح المعارضة انما تعني عمليا بالنسبة لهما التيارات المقربة لهما وهي التيارات السلفية والجهادية المتشددة، بينما نجد أن فرنسا والدول الغربية معها والى حد ما تركيا ترى، حتى هذه اللحظة، في التسليح وفي هذه التيارات خطرا على استقرار المنطقة وعلى أمن دولة اسرائيل ويفضلون سيناريو اضعاف سوريا مجتمعا ودولة وتشجيع نوع ما من «الانتقال المنظم»، ما يعني تغيير للنظام بشراكة قسم من داخل النظام نفسه.

مر عام على الثورة والنظام رغم تصدعه، لم ينهار بعد، فالانشقاقات داخل الطاقم السياسي شبه معدومة وانشقاقات العسكريين ما تزال نسبيا غير واسعة مع قليل من الضباط ذوي الرتب العسكرية الرفيعة. اذن، يطرح السؤال التالي نفسه: ما هي الاسس الاخرى الداعمة للنظام بخلاف قوته العسكرية واجهزته الامنية وجبهة احزابه الموالية وحلفائه الاقليميين او الدوليين، التي توفر له دعما داخليا في مواجهة الثورة الشعبية؟

لقد لاحظ اغلب المتابعين للشأن السوري الضعف النسبي للاحتجاجات التي تعرفها المدينتان الاكبر في سوريا حلب ودمشق مقارنة بحقيقة انهما مدينتان يقطنهما نحو اقل قليلا من نصف سكان البلاد . ومما لا شك فيه ان مركزة السلطة لقوات قمعها فيهما واحكام قبضتها امنيا

عليهما منذ عقود يشكلان عاملا هاما في اعاقة تطور الاحتجاجات فيهما. ولكن قوات النظام ووحشيته لم تمنع نمو الاحتجاجات في مدن اخرى.

والحال، فان وجود طبقة اجتماعية اساسية داعمة للسلطة بل وحاضنتها يتم تغافله في اغلب التحليلات، وهو ان هاتين المدينتين تتمركز فيهما ايضا البرجوازية «الخاصة» السورية التي لا يلغي من حقيقة دعمها الواضح للنظام الدكتاتوري بعض الاخبار التي تواردت عن تبرع بعض «الاغنياء» للثورة، وهي حالات قليلة اشبه ما تكون بمحاولة لإراحة ضمائرهم.

هنالك منذ عقود نوع ما من «العقد» بين هذه البرجوازية المرتبطة عضويا بالسلطة وبين الدكتاتورية ما يزال صالحا وهو: دعوا الحكم لنا لندعكم تغتنون بلا حدود.

اذ التقى في ٢٩ شباط وفد رسمي رفيع المستوى ضم كل من وزير الدفاع ونائبه ورئيس مجلس الامن القومي ووزير الداخلية مع ممثلي البرجوازية في حلب بناء على طلبهم واستجاب ممثلي الدكتاتورية لطلبات البرجوازية في تأمين أمنها وازدهار اعمالها، رغم حالة المقاطعة التي يعيشها الاقتصاد السوري المتدهور والوضع الثوري السائد. واعلنت السلطات بعد يومين من هذا الاجتماع عن تشكيل هيئة لإقرار سياسة اقتصادية للبلاد، طبعا لا تضر بمصالح البرجوازية وخاصة مع تأزم الوضع الاقتصادي، تشمل اساسا ممثلي هذه البرجوازية مثل راتب الشلاح.

و اخيرا، فان هذه البرجوازية هي التي تمول مليشيات الشبيحة الفاشية الموالية للنظام وتساهم في اليات التأطير الاقتصادي والاجتماعي والايديولوجي للسكان لصالح الدكتاتورية.

في حين أن الطبقة الوسطى كانت قد عرفت تفككا حادا في العقدين الاخيرين خصوصا نتيجة السياسات النيوليبرالية التي شهدتها سوريا. انخرط جزء منها في الثورة منذ اندلاعها ولا سيما قطاعات من شرائحها الدنيا والمهمشة . بينما اتخذ قسم اخر منها، ولا سيما شرائحها العليا، موقفا مؤيدا للنظام او بقي مترددا، وخاصة ان رب عمل غالبيتها هو الدولة نفسها، او خشية وقلقا من التغيير ومستقبل مجهول.

في المقابل، قامت دكتاتورية عائلة الاسد منذ استلام الاسد الاب للسلطة بانقلابه عام ١٩٧٠ بتشجيع ورعاية المؤسسات الدينية الرسمية الاسلامية والمسيحية. بل وشجعت، علاوة على ذلك، على انبعاث تيارات دينية «شعبية» غير مسيسة ان لم تكن موالية للسلطة . فقد شهدت البلاد بين عامي ١٩٧٠ و٢٠٠٠ حمى حكومية لبناء المساجد، حيث افتتح حوالي ١٢ ألف مسجد خلال هذه الفترة، وافتتح اكثر من الف وحدة من معاهد الاسد لتعليم القرآن في كل المحافظات السورية.

ليس غريبا اذن الموقف المؤيد للدكتاتورية الذي اتخذته المراتبية الدينية الرسمية الاسلامية (السنية والشيعية والدرزية) وبالأخص الموقف الداعم لها من قبل مفتي الجمهورية الشيخ احمد بدر الدين حسون والشيخ محمد البوطي.

كما أعلنت الكنائس السورية (الشرقية والغربية والانجليكانية) بإعلان مشترك لها موقفا مؤيدا للسلطة. حتى المطران الماروني بشارة الراعي اعلن مرارا وتكرارا موقفا مؤيدا للنظام السوري. والشيء نفسه يقال بخصوص المراتبية الدينية العليا للشيعة والدروز. هذا الموقف المساند للدكتاتورية من الهيئات الدينية الرسمية العليا لم يمنع العديد من رجال الدين (من كافة الاديان والمذاهب) من المرتبات الدينية الادنى من مساعدة ودعم الثورة. لكن مما لا ريب فيه بأن موقف المؤسسة الدينية الرسمية (لكل الاديان والمذاهب) يشكل، اضافة الى موقف البرجوازية الخاصة، عاملان هامان من عوامل الدعم والاسناد للنظام، ويلعبان دورا سلبيا مؤثرا على تطور الثورة ومعيقا لانتصارها، وهما مكونان من مكونات الثورة المضادة.

فالثورة في بلادنا ثورة شعبية حقيقية. فهي، وقبل أي شيء أخر، ثورة الجماهير المفقرة والمستغلة والمهمشة .و لأنها ثورة اجتماعية عميقة وجذرية فإنها تواجه ثورة مضادة تضم اضافة الى النظام الدكتاتوري الدموي وحلفائه الداخليين والخارجيين، البلدان الرجعية العربية وحلفائها . وهذا ما يطرح بشكل ملح على جدول أعمال الثورة الشعبية السورية ضرورة بناء القيادة الجماهيرية الثورية القادرة على السير بالثورة الى مطافها النهائي بإسقاط النظام وتحقيق الحرية والمساواة والعدالة الاجتماعية.

في سياق السيرورة الثورية الجارية منذ عام، ابتدعت الجماهير الثائرة اشكال تنظيمها من الاسفل مثل التنسيقيات لتنظيم الاحتجاجات ومؤخرا المجالس المحلية لإدارة شؤون حياة السكان في المناطق المنتفضة، ولعل الربط، او الدمج، بين هذين الشكلين من التنظيم الذاتي الجماهيري في اطار واحد قد اصبح ضروريا، بحيث يمكنه القيام بوظائف تنظيم الاحتجاجات والدفاع الذاتي(المقاومة الشعبية) وادارة شؤون حياة السكان في أن معا. وبمعنى اخر، أصبح مطلوبا وملحا العمل على توفير الشروط الملائمة لتكوين سلطة بديلة من الاسفل. وكل قوى اليسار الثوري في سوريا مدعوة للانخراط في هذه المهمة العاجلة.

غياث نعيسة

بيان الأممية الرابعة

دعماً للثورة السورية

يعيش الشعب السوري، منذ عقود، تحت طغيان أوليغارشية دموية فاسدة. فالسلطة حُكرٌ على حزب البعث، ولا سيما على عائلة الدكتاتور السابق، حافظ الأسد، وابنه بشار، حالياً.

ولقد أمكن البعض، بعد انطلاق الثورات العربية، أن يعتقدوا أن هذا النظام قد يفلت من هذه السيرورة، بسبب تظاهره بمقاومة الإمبريالية العالمية، ودولة إسرائيل، كما بسبب قوة جهازه القمعي. ولكن انتفاضة الشعب أثبتت عدم صحة هذه التصورات. فمنذ سنة، تنزل الجماهير السورية إلى الشوارع؛ ولقد صمدت ببطولة، وبطريقة سلمية، في مواجهة المجازر اليومية التي حصدت اكثر من عشرة آلاف قتيل، وعشرات الآلاف من الجرحى والمفقودين، ومئات ألوف المعتقلين، المعرّضين لخطر الموت، تحت التعذيب. كما أنه لا يمكن إدخال الجرحى إلى المشافي، التي باتت مراكز للتعذيب والقتل. وعلى امتداد البلد بأسره، ثمة أعداد كبيرة من المباني السكنية، والمباني العامة، وأحياء بكاملها، تعرضت للتدمير، على يد قوات القمع، تنفيذاً لإرادة سحق كل مقاومة شعبية، ولا سيما في مدينة حمص الشهيدة.

هذا ولقد تورطت سلطات كل من روسيا والصين، وإيران، بصورة فاضحة، في مساندة بشار الأسد؛ ويقدم بوتين، رئيس وزراء روسيا، الدعم العسكري للنظام. ولكن في مواجهة المناورات الموازية لحكومات الولايات المتحدة، وبلدان الاتحاد الأوروبي، وتركيا، وإمارة قطر، والمملكة السعودية، تؤكد الأممية الرابعة معارضتها لأي تدخل إمبريالي مسلح، في سوريا، يكون الهدف منه تعزيز المصالح الذاتية لهذه القوى الكبرى، العالمية أو الإقليمية، وسيشكل، في حال حدوثه، كارثةً إضافية للشعب السوري.

في هذه السيرورة البطولية، يتنظم السوريون، الثائرون، من الأسفل، ويقيمون التنسيقيات، ويستحصلون على إمكانات خوض معركتهم ، حتى نهاياتها، لأجل الحرية، والعدالة الاجتماعية. وهم يرفضون، في الوقت ذاته، كل ألاعيب التفرقة الطائفية، التي يضطلع بها النظام، وبعض الدول الخليجية.

إن على شعوب العالم، قاطبةً، أن تؤكد، إزاء هذه المذبحة الرهيبة، التي يتعرض لها الشعب السوري، تضامنها مع نضاله، لأجل تفكيك النظام الدموي المذكور. ولا يسعنا إيلاء أي ثقة للمناورات الدبلوماسية للحكومات. وعلى الحركة العمالية، والديمقراطية، التي نادراً ما استجابت نداءات الاستغاثة الصادرة من الشعب السوري، أن تجعل هذا التضامن واقعاً فعلياً، بصورة مطلقة. ولقد انخرطت قوى مناضلة يسارية سورية، في هذه الثورة، لكي يتطور التنظيم الشعبي الذاتي، ويفسح في المجال أمام نشوء بديل ديمقراطي، واجتماعي، وعلماني، ومناهض للإمبريالية.

إن الأممية الرابعة ستبذل كل ما في وسعها لتشجيع ذلك.

٢٩ فبراير ٢٠١٢

هل يعادي الإخوان المسلمون مصالح الغرب الامبريالي ؟

آدى فوز الإخوان المسلمون بتونس (حركة النهضة)، وفي مصر (حزب العدالة والحرية) في أول انتخابات تشريعية حرة بعد عام على بداية السيرورة الثورية في الشرق الأوسط وإفريقيا الشمالية إلى تثبيط عزيمة بعض المراقبين والمراقبات وأنصار هذه الثورات بل ذهب البعض إلى حد الحديث عن «الشتاء الإسلامي» بعد «الربيع العربي».

هذا رغم أن الإخوان المسلمين لم يكونوا على رأس الحركات الشعبية التي أطاحت بالدكتاتوريات في بلدانهم، ولا زالت مستمرة في نضالها إلى اليوم. وفي مصر، لم يلتحق الإخوان المسلمون بالحراك الشعبي في ٢٥ يناير ٢٠١١ بل حتى إلى ٢٧ يناير، باستثناء بعض الشباب المطرودين من الحزب بعد سقوط مبارك. وفي تونس لم تشارك سوى أقلية من أعضاء حركة النهضة في التظاهرات والإضرابات التي أدت إلى سقوط بن علي.

هكذا، يثير وصول الإخوان المسلمون إلى السلطة في مصر وتونس جملة إشكالات يتعين تناولها بشكل جدي إذا أردنا استمرار السيرورة الثورية.

ماذا عن السيرورة الديمقراطية؟

في مصر، طرح نقل السلطة من المجلس الأعلى للقوات المسلحة إلى البرلمان من طرف عدة تيارات، لكن الإخوان المسلمين ظلوا، رغم فوزهم بالانتخابات، صامتين بشأن هذا المطلب.

ففي البداية، كانوا مع نقل السلطة بعد انتخابات الرئاسة، أي انطلاقا من شهر يونيو، لكن ليس الآن. واليوم، تحت الضغط الشعبي، يترددون حول الموقف الذي سيتخذون.

في الواقع، مند سقوط مبارك في فبراير الماضي، تعاون الإخوان مع المجلس الأعلى للقوات المسلحة. وحث المرشد الأعلى للإخوان المسلمون في عدة مناسبات المصريين على دعم الجيش مشيدا بدوره «الداعم للشعب» و«الحامي للثورة».

كما ألح الإخوان، في عدة مناسبات، على وجوب ألا يتحول الاختلاف في الرأي إلى مواجهة، وعلى العكس وجوب تعاون بين المجلس العسكري، والحكومة الانتقالية والبرلمان المنتخب. وفي نفس الاتجاه، في الشهور الأخير، أيد الإخوان المسلمون معارضة المجلس العسكري للإضرابات. وشنت وسائل الإعلام التابعة لهم وللدولة حملة ضد أنصار استمرار الثورة حيت تم نعتهم بالمجرمين.

وفي يوم الثلاثاء الأخير – ٣١ يناير – قام أنصار الإخوان المسلمين بمنع بضع مئات من المتظاهرين المطالبين برحيل العسكر من الاقتراب من مقر البرلمان.

أما في تونس، فقد عينت الحكومة مؤخرا، بقيادة حمادي جباليعضو حركةالنهضة، وبدون أي تشاور مع النقابات، مسيري ومدراء كل المنظمات الإعلامية التابعة للدولة، بالإضافة إلى هدا فأغلب الأشخاص المعينين في هده المهام كانوا قريبين من بن علي ومنتمين إلى حزبه، التجمع الدستوري الديمقراطي الممنوع حاليا.

ماذا تبقى من المطالب الشعبية؟

في مصر كما في تونس يدعم الإخوان المسلمون السياسات النيوليبرالية والنظام الرأسمالي، فهم لا ينوون النضال ضد الدين الكريه لبلدانهم كما يريدون احترام الاتفاقات الدولية مع بلدان المجتمع الدولي ومؤسستها المالية، ولا يعارضون السياسات الموالية لأرباب العمل للسنوات السابقة وللاستمارات المتفق عليها، لكن يشجعونها ويطالبون بالمزيد.

عارضت قيادات حركة النهضة وحزب العدالة والحرية، في عدة مناسبات، المطالب الاجتماعية والاقتصادية للحركات الشعبية . ففي تونس أكد رشيد الغنوشي قائد حركة النهضة مرارا خلال الأشهر الأخيرة على أن المطالبة برفع الأجور في هذه المرحلة مضاد للثورة .وأعاد حمادي جبالي الوزير الأول بالحكومة الانتقالية التونسية وعضو حركة النهضة نفس التأكيدات على قناة الجزيرة مؤخرا . بل ذهب إلى حد عزو الانهيار الاقتصادي لتونس إلى «ظواهر الاعتصامات المعرقلة للطرقات، والإضرابات البرية». وأضاف أن هده التظاهرات الجماهيرية منعت إقامة مشاريع جديدة كانت ستخلق «آلاف» فرص العمل.

أما فيما يخص التضامن مع الشعب الفلسطيني، فقد تلقى ضربة، ففي مصر كرر الإخوان المسلمون عدة مرات عزمهم الحفاظ على اتفاقات السلام مع إسرائيل، وتأكيدهم استمرار المناطق الصناعية المؤهلة التي تصدر منها الشركات المصرية إنتاجها نحو إسرائيل.وللتذكير أدان الإخوان المسلمون الهجوم على سفارة إسرائيل خلال المظاهرات قبل بضعة أشهر.

و قد التقى رشيد الغنوشي سريا شخصيات رسمية إسرائيلية ونواب برلمانيين أمريكيين مساندين للصهيونية بواشنطن خلال سفره الأخير إلى الولايات المتحدة، وأعلن أن الدستور التونسي لا يمنع العلاقات بين تونس وإسرائيل.

يجب أن تستمر الثورة!

تجلت تناقضات الإخوان المسلمون لمن لم يبصرها من قبل. هذه القوى السياسية لا تناضل من أجل استمرار الثورة، ولا من أجل تغيرات جذرية في مجتمعاتها . لم يعد شعارهم السابق "الإسلام هو الحل" لم يعد له مفعول، واختفى تقريبا في الساحة العربية لتأخذ مكانه شعارات الثورات «الحرية، العدالة الاجتماعية، والاستقلال».

لا حاجة إلى الحديث عن «الشتاء الإسلامي» لأن ربيع الثورات لازال لم يغادر الساحة>

عاشت الثورة الدائمة

جوزف ضاهر

نشر المقال في جريدة Solidarites عدد رقم ٢٠٣

تعريب المناضل–ة

ليبيا

من جديد: الغضب يجتاح بنغازي

مرة أخرى تندلع الاحتجاجات في ليبيا، ففي يناير الماضي اقتحم نحو ألفي شخص مكاتب «المجلس الوطني الانتقالي» في بنغازي، البلدة التي شهدت ميلاد الثورة، فيما كان قادة المجلس الانتقالي يستعدون للإعلان عن القانون الإنتخابي الجديد في عشية هذا اليوم، لكنهم تحت وطأة الاحتجاجات اضطروا لنقل المراسم إلى طرابلس. رفض المحتجين مقابلة «عبد الجليل مصطفى» رئيس المجلس الانتقالي، وقاموا بتحطيم الحاسبات الآلية الخاصة بالمجلس، كما أشعلوا النيران في سيارة «عبد الجليل» المصفحة. وتحت ضغط الحشود الغاضبة اضطر الرجل الثاني في المجلس الانتقالي والوزير الأسبق في عهد القذافي «عبد الحفيظ غوقة» لتقديم استقالته.

وتُظهر موجة الاستياء المتنامية تلك مدى خيبة الأمل والصدمة التي أصيب بها الليبيون تجاه «المجلس الانتقالي» وكشفهم لمحاولات التهرب من تنفيذ الوعود والمطالب التي تبنها عندما تشكل خلال انتفاضة العام الماضي. ويرى الكثيرون أن المجلس الانتقالي يقوم على مناخ فاسد ومليء بالمحسوبية، وتسود في ليبيا قناعة مفادها أن المجلس الانتقالي ما هو إلا محاولة لخلق نظام جديد يقوم على رعاية المصالح الإقليمية والقبلية.

وكانت الاحتجاجات قد اندلعت بالأساس ضد القانون الانتخابي الجديد، فبمجرد أن نُشرت المسودة النهائية لمشروع القانون الجديد، تبددت تماماً كل الأوهام العالقة بشأن الطريق الذي يسير فيه المجلس، وإلى أية وجهة يأخذ البلاد معه. أسقط مشروع القانون الجديد «الكوتة النسائية» وهي حصة ١٠ في المئة من مجموع المجلس المكون من مائتي عضو. كما ألزم كل المرشحين بوجوب حصولهم على ما يسمى «بالتأهيل المهني»، مما يعني حرمان أغلبية من شاركوا في الثورة من الترشح. وهؤلاء الذين عرفوا بأنهم «مجرمون» لن يسمح لهم بالتصويت، حتى وإن كانت إدانتهم قد تمت في ظل النظام القديم. علاوة على ذلك، سيُحرم الليبيون ذوي الجنسية المزدوجة من المشاركة في الانتخابات، رغم إضرارهم للهجرة إلى المنفى هرباً من جحيم النظام السابق، ورغم عودتهم إلى ليبيا للمشاركة في الثورة فور اندلاعها العام الماضي.

يتحدث الليبيون الآن صراحةً عن سرقة المجلس الانتقالي للثورة، وكيف أنه أفرط في بذل الوعود في مقابل النذر اليسير من الإصلاحات على أرض الواقع. ولعل أبرز المؤشرات على نوايا المجلس الانتقالي الحقيقة ظهرت مبكراً فور نجاح الثوار في السيطرة على طرابلس في أغسطس ٢٠١١. فعلى الفور تم استبعاد الأمازيغ (البربر) من شغل مناصب وزارية في تشكيل الحكومة الانتقالية الجديدة، على الرغم من خوضهم لمعارك فاصلة في الجبال جنوب طرابلس وكان أن مهدوا بنضالهم الطريق أمام تقدم الثوار نحو العاصمة. واكتشف الأمازيغ أنهم، رغم دورهم المحوري في الثورة، لن يحظوا بوضع مختلف جذرياً عن وضعهم تحت حكم القذافي. وينظر الكثير من الليبيين إلى هذا الأمر بوصفه خيانة لتطلعات عرق لطالما تعرض للاضطهاد.

وكان المجلس الانتقالي قد أعلن بوضوح، أنه لن يتخلى عن السياسات الاقتصادية لليبرالية الجديدة، والتي كان القذافي قد آرسى قواعدها خلال تسعينيات القرن العشرين، هذا رغم الثروة الطائلة التي تحصل عليها ليبيا من عائد البترول، ورغم استعادة الصناعة لقوتها وارتفاع معدل الإنتاج المفقود خلال الإنتفاضة. نرى أن تلك الثروة النفطية الضخمة تُضخ نحو البنوك الأوروبية على هيئة «صندوق الثروة السيادي الليبي»، والذي يتم الاستعانة به لإنقاذ أغنياء أوروبا من الأزمة الاقتصادية الطاحنة. كما لم يغب عن حلف شمال الأطلنطي (الناتو) تحصيل حصته في الثروة أيضاً، حيث اكتشف الليبيون أن عليهم تسديد فاتورة الحملة الجوية.

من الضروري توضح أمرًا، فالثورة الليبية لم تندلع ليتم تسليم البلاد إلى الغرب، أو إلى عصابة جديدة غير منتخبة، وغير خاضعة للمسائلة. إنها ثورة شعبية على غرار الثورات التي اندلعت في كل من مصر وتونس، وأيضاً مثل تلك الثورات، لم تحقق إلا قدر قليل جداً من التوقعات التي نشات في أعقاب الانتفاضة.

كان لثورة السابع عشر من فبراير القدرة على وضع البلاد تحت السيطرة الشعبية. فالهيئة التي ولدت من رحم الانتفاضة، وهي المجلس الانتقالي، قد تبنت بالفعل هذه التطلعات في البداية. ولكن مع اتساع رقعة الهجوم المضاد الذي شنه النظام السابق وشدة ضراوته، أجبر الثوار على التحالف مع قوى خارجية. وبحلول مارس ٢٠١١ خرجت الثورة، التي هي الآن تمردًا مسلحًا، من تحت سيطرة الحركة الشعبية، لتستقر في أيدي هؤلاء الذين شكلوا المجلس الانتقالي، ذوي العلاقات الوثيقة مع الغرب وممالك النفط الخليجية.

على الرغم من ضعفهم في ذلك الوقت، رفض الثوار الليبيون الذين دعوا لمنطقة «الحظر الجوي»، السماح بدخول القوات العسكرية الغربية. لقد كان لتلك القوات كامل السيطرة الجوية، لكنها أفتقدت أي تأثير حقيقي يُذكر على الأرض. وقد أوكلت تلك المهمة لحلفائهم الجدد داخل المجلس الانتقالي، وبالنسبة للكثيرين ممن شاركوا في الثورة، كان هذا هو شكل التحالف المناسب. لعبت طائرات الناتو دورًا أشبه بالقوات الجوية للثوار فقامت بتغطية المدنيين المسلحين أثناء تقدمهم، بينما قدمت قوات غربية خاصة بالاشتراك مع قوات المملكة القطرية ودولة الإمارات العربية المتحدة بعض التدريبات والدعم اللوجيستي. ولكن الثوار هم من قاموا بتنفيذ الأعمال القتالية الدموية، وهم من خاضوا المعارك في المدن والبلدات، لقد كانوا هم من أحكم سيطرته على شوارع ليبيا. وكان الثمن باهظاً، فالدعم الغربي كان في مقابل أن يحد المجلس الانتقالي من إتساع نطاق الثورة. وشاهد الجميع كيف ذابت الحركة الشعبية مع تدخل حلف شمال الأطلنطي وإعلان الحرب من أجل السيطرة على النفط الليبي.

لكنها لم تكن حربًا من أجل البترول في المقام الأول، رغم أنها تبدو كذلك. فالنظام القديم لم يخل مطلقًا بتعهداته تجاه شركات النفط الغربية. وقد أعيد تأكيد تلك التعهدات أثناء اللقاء سيء السمعة الذي عرف بأسم «لقاء لصحراء» والذي عقد بين القذافي وتوني بلير في عام ٢٠٠٣، كما أن القوى الغربية ضمنت بموجب تلك التعهدات التزام الحكومات الجديدة، أو غيرها، بالعقود المبرم في عهد القذافي. أمر الذي يؤكد أنها لم تكن حربًا نفطية، لقد وجدت القوى الغربية أنها فرصة جيدة لأن توفر لنفسها مكانًا بين ثورتي مصر وتونس، وفي نفس الوقت تحكم سيطرتها على الثورة في ليبيا. ولكن تجدد الاحتجاجات واحتدامها مرة أخرى دليل على أن رغبة الغرب نلك بعيدة عن الواقع.

لكن، على الرغم من النكسات الضخمة التي تتعرض لها الثورات العربية، لايزال الطموح الشعبي الذي انبثق من رحم الثورة نابضًا بالحياة، ولازالت الشعوب الثائرة تسعى لتحقيقه.

سيمون عساف

٢٤ فبراير ٢٠١٢

ألف باء الاشتراكية

الطبقة الحاكمة

لا يمكن اعتبار أي مجتمع متجانس في طبيعته، فانقسام المجتمع إلى مستأجر ومالك أو إلى عمال وأصحاب عمل أدى، بشكل أوسع، إلى وجود طبقة حاكمة وطبقات شعبية محكومة. وفي ظل الثورات تزداد الحاجة لمعرفة طبيعة الطبقة الحاكمة، بل لمعرفة مستقبل الثورة من خلال علاقة الطبقة الحاكمة بالمجتمع ككل.

الطبقة الحاكمة هي تلك التي تسيطر على وسائل السلطة من جهات تشريعية وتنفيذية ورقابية وهي المسئولة عن وضع المسارات السياسية والاقتصادية للبلاد.

في المجتمعات الرأسمالية اتسعت الطبقة الحاكمة لتشمل، ليس فقط رجال السياسة، ولكن رجال الأعمال المحتكرين للاقتصاد، وهم من تشابكت مصالحهم مع السياسيين ليمثلوا لهم قاعدة اقتصادية يتم مراعاة مصالحها المباشرة عند سن القوانين والتشريعات.

ونتيجة لسيطرة نخبة الطبقة الحاكمة على كل ثروات وموارد الدولة في ظل تجاهل تام للمطالب الاجتماعية الملحة لدى قطاعات شعبية عريضة، يحدث ما يسمى بالصراع الطبقي والذي تختلف حدته من وقت لآخر ليتغير معها أداء الطبقة الحاكمة.

ففي ظل الأزمات الاقتصادية حيث تتعارض سياسات الطبقة الحاكمة مع مصالح الجماهير، تفتضح المواقف عندما تتخذ سياسات الضغط على الطبقات الفقيرة وتطالبها بتقديم مزيد من التنازلات بتحمل ارتفاع الأسعار ورفع الدعم على السلع الأساسية وانخفاض مستوى الخدمات، بل واقتراض الأموال بفوائد ضخمة من صندوق النقد الدولي لسد سرقات رجال الأعمال والتي تسدد في شكل ديون يدفع ثمنها الفقراء.

وعند اشتداد الأزمات واندلاع الانتفاضات الشعبية، يشهد أداء الطبقة الحاكمة اضطرابا كبيرا، فهي من ناحية تريد الحفاظ على سلطتها وثرواتها المكتسبة طيلة سنوات من الحكم الاستبدادي، ومن ناحية أخرى تحاول تقديم التنازلات المحدودة من أجل استيعاب الغضب الشعبي، فكان لابد من تقليل المواجهات بين الجماهير والطبقة الحاكمة أو بعبارة أخرى تعويم حدة الصراع الطبقي بمجموعة إصلاحات هدفها الوحيد الحفاظ على استقرار النظام كالتواطؤ حول المحاكمات ووضع صيغة متلاعبة حول المطالب الاقتصادية.

ونتيجة لتشابك الاقتصاد والسياسة في المجتمعات الرأسمالية، فإن الطبقة الحاكمة تلجأ تحت قوة الثورات الشعبية لإزاحة رئيسها واستبداله بآخر لا يختلف عنه كثيرا بل يدين بالولاء له كشرط للحفاظ على طبقة عريضة لا يمثلها الرئيس المخلوع فقط. ما حدث بمصر هو استبدال سلطة مبارك بسلطة جديدة من المجلس العسكري الذي عينه مبارك، وهو المجلس الذي ينتمي اقتصاديا وسياسيا للطبقة الحاكمة. إذن في الحالتين لم يتغير شكل السيادة في الدولة طالما لم تتغير سيادة الطبقة الحاكمة المقتصرة على طبقة معينة تتعاقب على السلطة منذ الانقلاب العسكري يوليو ١٩٥٢.

لكن سواء تغير الشكل المدني أو العسكري، سيكون للطبقة الحاكمة القدرة على أن تنتج نفسها بنفس الشكل حتى بعد انتخابات نزيهة، فإذا افترضنا أن الثورة استطاعت تطهير الدولة من الطبقة الحاكمة السابقة وأتت بأشخاص جدد مدنيين ممن كانوا معارضين للسلطة، فلن يكون هناك مانعا من استعادة نفس حلقات القهر والاستغلال في حال اتباع السلطة الجديدة لنفس المسارات الاقتصادية والسياسية للطبقة الحاكمة القديمة إذا استمرت في عدم تقديم تغييرات اجتماعية جذرية للشعب والذي وثق بدوره في الانتخابات !

وهنا لن يكون تغير شكل الحكم سواء عسكري أو مدني، كذلك لن تكون الانتخابات النزيهة حلا لصراع طبقي واقع بالفعل في ظل طبقة حاكمة جديدة اختلفت فيها الوجوه فقط، فهذا الصراع سببه التفاوت الفعلي بين أقلية تملك كل شيء وأغلبية تخضع تحت الاستغلال، وستكون المواجهة المباشرة بالثورة الاجتماعية هي الحل الأكثر جذرية، ليس فقط للقضاء على الطبقة الحاكمة، لكن للقضاء على سياسات رأسمالية قادرة على إنتاج نفس الطبقة في كل وقت.

ما تؤكده الأيام القادمة أن الثورة الاجتماعية التي ثار من أجلها المصريون لم تحققها السلطة الحاكمة ولن تحققها بالشكل العادل، وهو ما قد ينبأ باشتداد حدة الصراع الطبقي وتفجر الاوضاع مرة اخرى وقد تكون فى شكل مواجهات اكثر عنفا اذا لم تستجب الحكومات فورا للمطالب الاجتماعية والاقتصادية للجماهير التي ستسعى فورا لإسقاط النظام بالفعل وليس جزءا منه.

دينا عمر

رابطة اليسار العمالي – تونس

حول إستهداف إتّحاد الشّغل و مقرّاته

إن استهداف مقرات الاتحاد العام التونسي بالاعتداءات والحرق ورمي الفضلات ليس سلوكا عرضيا بريئا أو مجرد حدث عابر،إنه سلوك سياسي/إجرامي ممنهج ومقصود يمثل حجة أخرى على افتضاح ما كان مبيتا وخافيا في الإستراتيجية المؤجلة لطغمة الاستبداد الإسلامي/الليبرالي الجديدة وحكومة العار والعمالة. لقد بات واضحا أن العقاب والتخريب سيطال كل المنظمات والأحزاب والجمعيات المناضلة بهدف تركيع الحركة الجماهيرية وعموم قواها التقدمية والثورية تناسبا مع رهانات قراصنة ولصوص المسار الثوري داخل تونس وشركائهم من أنظمة الاستبداد العربية والقوى النيوليبيرالية والاستعمارية في الخارج.[...] إن التعامل بلامبالاة مع هذه الحملة سيساهم في فرض الرجعية خطا سياسيا رسميا معاديا للحقوق الاقتصادية والاجتماعية للمعدمين والأجراء والمعطلين والمهمشين مثلما ستفرز هذه اللامبالاة اتساع مساحة فعل وتأثير الفكر الرجعي برنامجا اقتصاديا/اجتماعيا وقيما وثقافة. إن المناضلين النقابيين أفرادا وهياكل مطالبين بحماية منظمتهم النقابية ومقراتها قدر تفعيل كل أشكال النضال المشروعة من إضرابات واعتصامات عمالية تحقيقا لحقوق الأجراء وتأسيسا على الشعارات والنضالات الشعبية التي أثثت المسار الثوري وطبعته منذ ١٧ ديسمبر ٢٠١٠. إن تصعيد نضالات كل فئات الأجراء ومراكمتها وتوسيعها في منظور مركزتها سياسيا ونقابيا لانجاز إضراب عام وطني بات خيارا نضاليا ضروريا يفرضه واقع الالتفاف على الثورة وتهديد كل الحقوق والمكاسب التي مات لأجلها الشهداء. كلمة أخيرة موجهة إلى أعداء الاتحاد والحركة العمالية والنقابية: سيظل الاتحاد،رغما عنكم، حصنا منيعا لن تنالوا منه ومثلما ساهم النقابيون الأحرار في إسقاط بن علي سيسقطون أيضا كل من يتبع خطاه في الاستبداد والقمع والتفقير والعمالة والنيل من حرية الجماهير وخبزها.-

عاش الاتحاد العام التونسي للشغل ديقراطيا مناضلا ومستقلا منحازا للمصالح التاريخية والمباشرة للعمال والمضطهدين.-

من أجل توحيد النضال العمالي في اتجاه قطب عمالي ثوري مضاد لسلطة رأس المال مهما كانت توجهاتها سلفية أو لبرالية-

يا عمال تونس اتحدوا ضد سلطة رأس المال مهما كان لونها

بيان الاشتراكيين الثوريين – مصر

سيادة العسكر وسيادة الشعب

هكذا انسدل الستار على واحدة من مسرحيات النظام التي استمرت لعدة أسابيع، لعب فيها المجلس العسكري وأتباعه من إعلام وبرلمانيين دور الفارس الهمام المدافع عن كرامة البلاد وسيادتها بل وتحدث البعض عن إمكانية نشوب حروب بين مصر والعدو الصهيوني ومواجهة مصير بين الإدارة المصرية والادارة الأمريكية على اثر ما سمي بمعركة «المنظمات».. وانبرى الشيخ حسان مدافعا عن كرامة الوطن وسيادته فبدأ حملة جمع تبرعات للقوات المسلحة وصلت بحسب البنك المركزي إلى ستين مليون جنيها مصريا في أقل من أسبوع لتعويض الدولة عن المعونة الأمريكية المقطوعة.. دون أن يعلم أحد ما هي صلاحيات الشيخ حسان في جمع التبرعات بل واقتطاع بعضا من فتات أجور الموظفين والعاملين لسد العجز الذي سوف يترتب على قطع المعونة لمؤسسة عسكرية أقرضت الدولة منذ فترة قصيرة ما قدره مليار جنيها مصريا دون أن يحاسبها أحد عن مصدر هذه الأموال.. لعبة مكشوف من أولها، مملة لكثرة ما تكررت من خلافات لا تتجاوز كونها مناغشة بين النظام المصري وأسياده في البيت الأبيض.

وإذا كانت المسرحية من أولها مهزلة فإن نهايتها بلغت قمة المهازل بتنحي هيئة المحكمة المنوط بها محاكمة «المنظمات» استشعارا منها بالحرج ورفع حظر السفر عن المتهمين ورحيلهم عن مصر في طائرة عسكرية أمريكية هبطت على الأراضي المصرية بدون تصريح في انتهاك بسيط للسيادة عوضته الإدارة الأمريكية بدفع الغرامة المستحقة لذلك، تاركين وراءهم المتهمين المصريين ليواجهوا وحدهم تهمة انتهاك السيادة المصرية.

هذا هو مفهوم السيادة لدى المجلس العسكري والأجهزة السيادية للدولة.. خلاف لازلنا حتى اليوم نجهل حقيقته بين النظام المصري والإدارة الأمريكية، لكنه في كل الأحوال مفيد داخليا لأنه يفتح الطريق أمام النظام لملاحقة معارضيه في الداخل، سواء كانوا في منظمات مجتمع مدني أو حركات ثورية، ثم يسمح للمجلس العسكري بلعب دور المجلس الوطني الغيور على سيادة دولته، القائم على حمايتها في مواجهة العدو الخارجي، ومن ثم «أذنابه في الداخل» ويلهي الرأي العام عن مسرحية انتخابات الرئاسة والقوانين التي سنت خصيصا لضمان سيطرة العسكر على العملية الانتخابية برمتها، ويجذب الانتباه بعيدا عن تدهور الأحوال الاجتماعية وزيادة الفقر وصفقات الأموال ومفاوضات صندوق النقد، مع تهمة جاهزة لكل محتج أو معترض سواء كان من العمال أو الطلبة أو غيرهم بأنه عميل للخارج.

وفي النهاية انقلب السحر على الساحر. تجاوز المجلس العسكري في دلاله على أسياده في البيت الأبيض فانتهكت السيادة كما لم تنتهك سوى في الحروب بهبوط طائرة عسكرية أمريكية على الأرض المصرية بدون إذن ولا ترخيص لنقل رعايا أجانب إلى خارج البلاد.. ولم تقتصر رداءة مسرحية المجلس على سيادة الأرض بل امتدت لتضع القضاء المصري محل الاتهام وانفجر الشجار بين القضاة بين مدافع ومهاجم.

هذه هي السيادة التي يفهمهما المجلس العسكري الذي لم يبال بمقتل ستة من جنوده على الحدود الإسرائيلية ولا بمقتل بدوي بالرصاص الصهيوني، ولم يتوان على فتح النار على الثوار المتظاهرين أمام السفارة الصهيونية مطالبين بإغلاق السفارة وطرد السفير والثأر لمقتل رجال القوات المسلحة، فكانوا هم المدافعون الحقيقيون عن سيادة الشعب المصري على أرضه وحقه في تقرير مصيره.. فرق كبير بين مسرحية سيادة لم ينجح المجلس حتى في كتابة الفصل الأخير منها، رغم ما له من حلفاء يشكلون أغلبية داخل البرلمان اتضح أنهم كانوا طرفا في إبرام صفقة «تسوية القضية»، فكانت فضيحة انبطاحه وانبطاحهم مدوية.

السيادة التي نفهمها هي سيادة الشعب على مقدراته، سيادة الشعب على موارده وثرواته وتوزيعها، سيادة الشعب على القرار السياسي ومراقبة تنفيذه ومحاسبة الفاسدين والمخالفين.. السيادة التي نفهمها هي سيادة الشعب على السلطة السياسية والثروة في بلاده.. وحين نتحدث عن ممارسة الشعب لسيادته فنحن لا نتحدث عن مشوار أو اثنين أو حتى ثلاث احدهما لصندوق انتخابات البرلمان والثاني لانتخابات الشورى والثالث لانتخابات الرئاسة، وإنما نتحدث عن سيادة مباشرة للعمال والفلاحين والطلاب والكادحين عموما على أصول السلطة والثروة في البلاد تسمح بتحقيق مطالب الثورة من عيش وحرية وعدالة اجتماعية وكرامة إنسانية.

يسقط المجلس العسكري.. تسقط التبعية

المجد للشهداء والنصر للثورة والسلطة والثروة للشعب

الاشتراكيون الثوريون

٣ مارس ٢٠١٢

إئتلاف شباب اليسار البحريني

تثبيت اللحمة الوطنية ونبذ الانقسام الطائفي

يا جماهير الثورة،

منذ انطلاق ائتلاف شباب اليسار البحريني كان هدفنا ابراز صورة لليسار البحريني في ثورة ١٤ فبراير وتثبيت اللحمة الوطنية و نبذ الانقسام الطائفي ولتأكيد ان هذه الثورة يحتضنها جميع اطياف المجتمع البحريني ايا كانت توجهاته السياسية. ما زالت بعض الاحزاب اليسارية تختبأ خلف عباءة احزاب سياسية اخرى لا تمثل برنامجها وتطلعاتها السياسية.

إننا لا نشكك في وطنية اي تيار سياسي في البحرين يطمح لإخراج البحرين من هذا الوضع السياسي ولا ندعم انقسام المعارضة البحرينية ايا كانت الاسباب الا اننا نؤمن بأن مستقبل البحرين مرهون بتشكيل تيار ديمقراطي حداثي قادر على ان يصل صوت المواطن البحريني يؤيده كافة اطياف المجتمع. المتضرر من جراء هيمنة القوى السياسية الدينية، الأمر الذي يفضي حثيثاً إلى تغيير كيفي في ميزان القوى السياسي، لصالح التيار الديمقراطي، الذي نأمل أن يصبح قوة مؤثرة في المجتمع، ترنو نحو الاعتدال والحلول الواقعية وتنبذ آليات التطرف.

يرى ائتلاف شباب اليسار البحريني ان دعوة مسيرة ٩ مارس المتزامنة مع يوم المرأة البحرينية، آتيه من منبر ديني يمثل طائفة من طوائف الشعب، الا انها لا تعني ان نتخلف عن تلبية نداء الوطن لان هذه المسيرة هي حاضنة لجميع اطياف ومكونات الوطن، انه موقف استثنائي في هذه المرحلة من ثورتنا المجيدة، ولذا فإننا نؤكد على نقاط مهمة تبين موقفنا من هذه الدعوة:

أولا: موقفنا من مسيرة ٩ مارس هو تلبية لنداء الوطن وليس تلبية لرجالات الدين والطائفة لذا ومن منطلق الحفاظ على اللحمة الوطنية الذي توحد جميع فصائل هذا جماهير الثورة، ندعوا للخروج في ٩ مارس.

ثانيا: إننا ندعو الجماهير الثورية، الديموقراطية، اليسارية، العلمانية للنزول الحاشد وغير المسبوق ورفع الشعارات الحمراء الوطنية المعبرة عن اهداف الثورة وطموحات هذا الشعب المطالبتهم بالدولة المدنية الحديثة الذي لا يعتلي صوت الدين فيها على سياسة واقتصاد الدولة.

ثالثا: تزامنا مع ذكرى يوم المرأة، إن الدفاع عن حقوق المرأة ومصالحها المهضومة مهمة ملحة وضرورية تقع على جماهير النساء والقوى الديمقراطية والتقدمية لذا ندعوا شبيبتنا بالتواجد في هذه المسيرة الحاشدة ورفع اللافتات الوطنية المناهضة للتمييز الذي تتعرض له المرأة البحرينية رغم توقيع الاتفاقات الدولية المناهضة لهذه التفرقات.

عاشت نضال شعبنا في البحرين.

وطنٌ حرٌ وشعبٌ سعيد

الثلثاء، اذار ٦، ٢٠١٢

بيان اللجنة العالمية للأممية الرابعة

تضامناً مع النساء في السيرورة الثورية بالمنطقة العربية

١. إن الحركات التي كنست أنظمة بن علي ومبارك، وأنهت ديكتاتورية القذافي في ليبيا، والتي تتحدى الأسد في سوريا منذ زهاء سنة، وتطول المنطقة العربية برمتها، جزء من سيرورة تمثل انقلابا حقيقيا بالمنطقة. وتدل على قوة تطلع سكان المنطقة إلى الكرامة والديمقراطية والعدالة الاقتصادية والاجتماعية.

٢. منطقي، والحالة هذه، أن نشهد النساء، اللائي يتعرضن لآثار خاصة للأزمة الاقتصادية، ويعانين من تقليص بالغ لحقوقهن ببلدان عديدة، يشاركن في تلك الحركات ويناضلن فيها وحتى يقدنها. ففي بلدان عديدة بزغت النساء ضمن الناطقين الرئيسيين باسم تلك الحركات، في تونس ومصر، وحتى اليمن.

٣. تشارك النساء في تلك الحركات منذ البداية بكيفيات بدت لهن مناسبة في مجتمعاتهن وتطورت مع تطور الحركة. وفي حالات عديدة تمكنت تلك الحركات من تخطي الحواجز التقليدية بين الرجال والنساء كما برز الأمر في ميدان التحرير بالقاهرة. وقد افضت المساواة والتحرر من التحرش الجنسي،الذين عاستهما النساء خلال تلك التعبئات الجماهيرية، الى إسقاط مبارك.

٤. بفعل مكانة النساء التقليدية في مجمل المجتمعات البطريركية والطبقية، ثمة ميل إلى إقصائهن من الحركات السياسية– لا سيما بعد نهاية الطور الأول من التعبئات الجماهرية. ويكتسي هذا الإقصاء أشكالا خاصة مع اللجوء إلى الإيديولوجية الدينية التقليدية في سياق مطبوع بهجوم التيارات السلفية في مجمل الديانات، وفي مجمل البلدان التي فازت فيها تيارات إسلامية في الانتخابات.

٥. في هذه البلدان، حيث أطاحت حركات شعبية بأنظمة مستبدة وفاسدة، تحظى أحزاب تقدم نفسها على أنها إسلامية بدعم شعبي جماهيري لأسباب مختلفة، لأنها تبدوقوة جديدة لا علاقة لها بالنظام القديم ومنتقدة بشدة للفساد، وضحية للنظام القديم ، ومقاومة له. وبالفعل، يمكن لاقتناعات دينية بحد ذاتها أن تحفز المقاومة. وفي الآن ذاته ثمة غياب فعلي لكل بديل تقدمي يساري، لا سيما بسبب تفكيك تلك الأحزاب اليسارية بالقمع الذي مارسته الأنظمة السابقة.

٦. حسب انخراطهن في الحركة الإجمالية، تقاوم النساء، سواء كن مؤمنات أوغير مؤمنات، ويتصدين للهجمات التي تستهدفهن مثل مراقبة البكارة في مصر التي تدعو إليها القوى الدينية القائمة. وقد أدى الاحتجاج ضد التعديات الجنسوية التي تستهدف النساء من قبل قوى القمع إلى تعبئة هامة ومسيرة في مصر.

٧. في بعض بلدان المنطقة، منها تونس ومصر، لتيارات نسائية خاصة حضور تاريخي. يتعين اليوم على هذه التيارات أن ترفع تحدي نسج علاقات قوية وعضوية مع النساء، لا سيما الشابات، اللائي يتصدرن الحركة الإجمالية ويقاومن ما يتعرضن له من هجمات.

٨. تتمثل مهمتنا في المشاركة في بناء التضامن والروابط مع النساء اللائي يقاومن الهجمات ضد النساء ومع التيارات النسوية الجديدة أوالقائمة، وكذا مع النساء اللائي يناضلن في أوساط خاصة مثل الحركة النقابية، عبر حركات وبنيات ملائمة لبلداننا.

٩. بتشجيع أوسع تعرف ممكن على وجود تلك المجموعات والحركات النسائية ونشاطها، ندعم تعزيز صوتها، بما في ذلك في بلدانها الخاصة، وندل على أن السيرورة الثورية الجارية في المنطقة العربية هي فعلا حركة تحررية رغم التناقضات القائمة. يجب ألا يحرف الاستعمال الرجعي للدين هذه السيرورة. وإن للتضامن مع نساء المنطقة والدفاع عن حقوقهن، لا سيما من طرف نسوانيات بلدان أخرى، أهمية بالغة جدا في هذا الصدد.

١٠. نعبر عن تضامننا للنساء ضحايا القمع والعنف والتعذيب الذي عانت منه نساء عديدات لا سيما في سوريا اليوم. ونؤكد تضامننا مع النساء في السيرورة الثورية، بصفتهن نساء، مع الإسهام المشترك في النضال ضد اضطهاد النساء.

من نحن

تيار اليسار الثوري في سوريا

هو مجموعة من المناضلين|ات الماركسيين واليساريين الثوريين الذين انخرطوا مع الثورة الشعبية منذ لحظة اندلاعها. ويدعون الى اعمق التغييرات السياسية والاجتماعية في السيرورة الثورية الجارية، دفاعا عن المصالح العامة والتاريخية للكادحين والمضطهدين.

ونعتمد على وثيقة برنامجية صدرت في تشرين الاول ٢٠١١ باسم البرنامج الانتقالي لليسار الثوري في سوريا.

ان الاشتراكية التي نعتقد بها تقوم وتستند على كفاح العمال والمأجورين والمهمشين والمضطهدين من أجل التحرر من الاستغلال والاضطهاد، وعلى قدرتهم–هم أنفسهم– على التغيير الجذري من أجل بناء «عالم أفضل ممكن». وهي ليست مجرد أمنية طيبة أوطوبى رومانسية، بل هي إمكانية واقعية طالما يسود العالم نظام رأسمالي يقوم على مركزة الثروات والسلطات في يد حفنة من الرأسماليين على حساب غالبية من البشر الكادحين والمأجورين والمفقرين والمضطهدين.

وإذا كانت الحياة –والواقع– يأتيان كل يوم بجديد، فإن الأسس العامة– وبإختصار شديد– للاشتراكية التي نتبناها هي:

الرأسمالية نظام يعمل لمصلحة الأقلية المترفة في مواجهة مصلحة الأغلبية الكادحة.

يقوم النظام الرأسمالي، في جوهره، على الاستغلال وعلى نهب فائض القيمة من عموم العمال والكادحين، ومصدر ثروة الأغنياء الطائلة هو قوة عمل وبؤس الفقراء. وتتراكم الثروة في جانب والفقر والجوع والبؤس في جانب اخر. وليست الليبرالية الجديدة التي بدأت تشهدها بلادنا سوى الشكل الأكثر توحشاً لهذا النظام الرأسمالي العالمي . وهي نتاج أزمته ومحاولة وضع تكاليف هذه الأزمة، مرة أخرى، على كاهل الفقراء والمأجورين.

للاتصال وارسال المواد

frontline.left@yahoo.com

facebook
http://www.facebook.com/groups

تيار اليسار الثوري في سوريا
عنوان الانترنت
http://syria.frontline.left.over–blog.com

المقالات الموقعة لا تعبر بالضرورة عن رأي تيار اليسار الثوري في سوريا